تحديات حاضنات الأعمال في الجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية الناجحة

Challenge of business incubators in Algeria with reference to some Successful global experiences

سلطان عمار [1]*، سلطان كريمة [2]

[1] جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر،

soltan.amar@yahoo.com

[2] جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر،

k.soltane@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/11 تاريخ القبول: 2024/04/28 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

نسعى من خلال هذا البحث إلى التعريف بمفهوم حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة التي تحتضنها وبيان أهميتها في بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع، ودراسة العراقيل التي تواجهها وتقديم بعض المقترحات التي عسى أن تساهم في تجاوزها. كما نسعى إلى تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال مقارنة بتجارب دولية مميزة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال؛ مؤسسات ناشئة؛ استدامة؛ تقييم؛ تحديات.

Abstract:

Through this research, we seek to introduce the concept of business incubators and emerging institutions that incubate them and indicate their importance in reviving economic and social development in its broad sense, and to study the obstacles they face and provide some proposals that may contribute to overcoming them. We also seek to evaluate the Algerian experience in this field against distinguished international experiences..

Key words:

business incubators; young institutions; sustainability; evaluation, challenges.

---

* المؤلف المراسل

مقدمة:

يرتبط موضوع حاضنات الأعمال ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الناشئة مثلما ترتبط دور الحضانة بالأطفال الصغار، فكلاهما يهدف إلى حماية الوليد الضعيف ومرافقته حتى يكبر ويقوى يستطيع الاعتماد على نفسه. ومجال نشاط الحاضنات المعنية بدراستنا هو المؤسسات الناشئة فلا تقوم قائمة للحاضنات بدون المؤسسات الصغيرة، كما أن الأخيرة قليلا ما تنجح وتبقى في السوق بدون رعاية خاصة ومرافقة ودعم من هيئات خبيرة مختصة، فالموضوعان يشكلان وجهان لعملة واحدة. ولطالما أضحت المؤسسات المصغرة المستحدثة توصف بأنها منبت لتنمية المهارات وتثمين المواهب الشابة، ولا شك أنها في هذا العصر نقطة الانطلاق للإقلاع الاقتصادي في إطار مفهوم التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه المؤسسات يتم تشجيع الشباب بصفة عامة وخريجي الجامعات بالخصوص على الاتجاه نحو العمل الحر في محاولة لإنشاء مؤسسات خاصة بهم وترجمة بعض ما كان يدور في أذهانهم من أفكار وتصورات إلى واقع عملي. والأكيد أن الكثير من الأفكار المبدعة والمبادرات الخلاقة تصطدم بعراقيل ومعوقات إن لم تفشلها فهي بلا شك تكبح انطلاقتها ونموها، ومن هنا ظهرت أهمية حاضنات الأعمال كوسيلة للدعم الإداري والمالي والفني لتلك المشروعات.[1]

وفي الجزائر يتزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة باضطراد خاصة بعد ما عرفته البلاد من تدني أسعار البترول وما نتج عنه من صعوبات اقتصادية واجتماعية جمة، ترتب عن ذلك البحث عن مصادر بديلة للطاقة التقليدية أي المحروقات وعن مقومات جديدة للاقتصاد الوطني، ومن ذلك تحفيز الاستثمار الأجنبي وتحرير القيود على المبادرات الفردية المتعلقة بإنشاء مؤسسات صغيرة تخفف من عبء البطالة وتمول خزينة الدولة مستقبلا في حالة النجاح والبقاء في السوق طبعا. ومن ثم فإن استحداث حاضنات الأعمال هو أمر غاية في الأهمية بل هو أهم من تأسيس المؤسسة نفسها.

ولما كانت القوانين هي أداة الدولة الفعالة في ضبط الاقتصاد والإشراف عليه عقب انسحاب الدولة من عالم الاقتصاد، فإننا نحاول في هذه الدراسة بيان مدى ملائمة التشريعات الجزائرية لمشاريع لأعمال الناشئة، وبصيغة أخرى تلخص إشكالية البحث في هذا التساؤل: إلى أي مدى تساهم حاضنات الأعمال في بعث وتطوير المؤسسات الناشئة، وما التحديات التي تواجهها؟ يترتب عن إشكالية البحث المختارة طرح الأسئلة الفرعية التالية : ما المقصود بالمؤسسات الناشئة فقها وتشريعا؟ وما هي الحوافز المقررة لصالح هذه

[1] - إبراهيم محمد حتاملة، دور حاضنات الأعمال في تدليل صعوبات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 21، العدد الأول، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، 2019، ص 2.

المؤسسات؟ ما دور حاضنات الأعمال في ذلك وإلى أي مدى وفقت في هذا الأمر مقارنة ببعض التجارب الدولية؟ ما التحديات التي تواجهها؟

يهدف هذا البحث إلى إبراز مكانة المؤسسات الناشئة في مستقبل الاقتصاد الجزائري، ودورها في تحريك التنمية بمفهومها الواسع. ومن الناحية المنهجية يغلب على الدراسات القانونية الطابع النظري، فتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي وبالمنهج التحليلي. وعليه نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة ولحاضنات الأعمال (المبحث الأول)، ثم نتناول واقع حاضنات الأعمال في الجزائر مقارنة ببعض التجارب العالمية والتحديات التي تواجهها (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة ولحاضنات الأعمال

ليس من الغريب أن تعد للأفكار المبدعة ولمشاريع الأعمال حاضنات تدعمها وترافقها وتضمن لها النجاح والاستمرارية في سوق تنافسية شرسة مفتوحة الحدود في زمن العولمة فتمكنها من الولوج إلى السوق ومن ثم البقاء والنماء فيه، وهي عملية ليست بالسهولة التي يتوقعها الكثيرون، إذ أن السوق بطبعها لا ترحب بالوافدين الجدد. ولا بد للقارئ العادي أن يتساءل عن مفاهيم بعض المصطلحات المستعملة في هذه الدراسة، لذلك نستعرض مفهوم المؤسسات الفتية وحاضنات الأعمال فقها، قبل التطرق إلى مفهومها من خلال التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال فقها

نحاول بداية التطرق إلى تعريف المؤسسات الفتية (الفرع الأول) قبل التطرق إلى مفهوم حاضنات الأعمال (الفرع الثاني).

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الناشئة

كان ينظر سابقا للمؤسسة الناشئة على أنها نسخ مصغرة من المؤسسات الكبيرة الرائجة حينها، لكنه تبين لاحقا وجود فروق تنظيمية وفكرية كبيرة بين المؤسسة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، وكذلك وجود اختلاف في مؤشرات قياس الأداء. وكلمة startup التي تعني مؤسسة ناشئة تتكون من شقين: Start وتعني فكرة الانطلاق، وup تشير إلى النمو القوي، كما تعرف المؤسسة الناشئة بأنها: "نموذج تجاري جديد يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.[1]

[1] . الكافوري محمد، ما هي الشركات الناشئة؟ تاريخ النشر 15 جوان 2020، الإطلاع في 23 أوت 2023، الرابط : https://www.vapulus.com/ar-startups/

والملاحظ أن جل الدراسات حول المؤسسات الناشئة تستخدم مصطلح "مؤسسات جديدة" كبديل أو مرادف لها، بمعنى أن المؤسسات التي أنشئت بإجراء تغييرات في الاسم أو الموطن أو الملكية أو الصفة القانونية وما إلى ذلك لا تدخل في إطار مفهوم هذه الفئة من المؤسسات، بل يجب أن تكون مؤسسة مستحدثة أو جديدة تماما. وتعرف وزارة الاقتصاد الفرنسية المؤسسات الناشئة "Start up" بأنها:" البراعم الخضراء للاقتصاد الجديد " jeune pousse"، وهي تراهن على الابتكار، وتقوم على مبدأ المغامرة والمخاطرة".[1] ومن جهته، وحسب أحد الباحثين، عرفها رائد الأعمال الشهير (Steve Blank) بأنها شكل خاص، وهي بنيت للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار وقابل للتطوير.[2]

ويمكن إجمالا تعريف المؤسسة الناشئة بأنها شركة فتية مبتكرة، لديها إمكانات نمو عالية، ورغبة في فرض منتج جديد في السوق في ظل تنافسية عالية ودرجة كبيرة من الشك واحتمال الفشل، وهي تسعى لتحقيق نمو متزايد من خلال مواكبة الطفرة التكنولوجية والنشاط في قطاعات معاصرة تحتكم إلى تقنيات جديدة مثل قطاع الاتصال والمعاملات الالكترونية وخدمات التوصيل. وتجاريا تقوم المؤسسات الفتية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.[3]

تتميز المؤسسات الفتية عادة بصغر حجمها ودقة التخصص في العمل مما يساعد على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وأيضا الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي، وهي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان صاحب أو أصحاب المشروع يمتلكون نصيبا من رأس المال، وفي غياب ذلك فإن القرض المصغر يفي بالغرض، إذ أن الحصول عليه يكون عادة أقل عناءً. ومن خصائص هذه المؤسسات سهولة التأسيس وبساطة التسيير ومرونة المعاملات على عكس الإجراءات البيروقراطية التي تعرفها المؤسسات الكبرى.

وعلاوة على ذلك تتميز هذه المؤسسات بالمرونة والقدرة على التكيف بسرعة كبيرة مع بيئتها ومن ثم مواكبة متغيرات السوق، وتعمل هذه الشركات في الأسواق الناشئة التي لم يتم تحديد القواعد فيها بعد، إذ أن المرونة والرشاقة فيها عامل نجاح رئيسي،[4] و سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، تسمح بتغير طبيعة

---

[1] ـ أنظر:

Marty O, La vis de start up , Investir dans les entreprises innovontes, Gérer et comprendre, annales des Mines n° 64, France, 2002, p 6.

[2] . كافي مصطفى يوسف، مسرعات الأعمال في إدارة المشاريع الريادية الصغيرة والناشئة، دار عقل للنشر والدراسات والترجمة، دمشق، 2022، ص 53.

[3] ـ بورنان مصطفى و صولي علي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص 143.

[4]ـ أنظر: Facon, Le Coin des Entrepreneurs, 6 février 2021, consulté le 30 Aout 2023, lien : Pierre https//www. lecoindesentrepreneurs.fr/start-up-definition-particularites/#start-up-d%C3%A9finition

النشاط أو درجته بأقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى. ويكمن التحدي في تصميم نموذج عمل مستحدث أو مميز يتلاءم مع زبائن معينين من خلال منتج أو خدمة مميزة أو جديدة تمامًا. كما تعتمد هذه المؤسسات على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال منصات الانترنت، ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

الفرع الثاني : مفهوم حاضنات الأعمال

لعل فكرة حاضنات الأعمال (Business Incubators) مستوحاة من حاضنات الأطفال الصحية التي تقدم الرعاية والمرافقة للوليد وتحميه من كل المخاطر حتى ينمو ويصبح مؤهلا لحماية نفسه ومباشرة الحياة الطبيعية وسط الآخرين. ورغم بعض الاختلاف الفقهي حول مفهوم حاضنات الأعمال إلا أن اتفاقا يسود حول الأساس الذي ترتكز عليه وهو دعم المشروعات الناشئة ومرافقتها في مرحلة الانطلاق والنمو، وهي أصعب مرحلة في حياة أية مؤسسة، وإذا تجاوزتها بسلام فيمكن أن تتحول إلى مشروعات ناجحة وقادرة على المنافسة والبقاء في السوق، وهو غاية ومنتهى أية سياسة اقتصادية راشدة. و تشير الإحصائيات أن حوالي 50 % من المؤسسات المصغرة تعيش لأكثر من سنة ونصف وأن 20 % منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.[1]

وعليه تهدف فكرة الحاضنة أساسا لمواجهة هاجس الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة الناشئة في سنواتها الأولى، وقد بينت التجربة أن 90 % من المؤسسات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من 3 سنوات على إقامتها.[2] هذا هو سر الانتشار السريع للحاضنات في ربوع أنحاء العالم، فلا تكاد تخلو دولة من الدول من مشاتل للمؤسسات أو مراكز للتسهيل أو على أقل تقدير مؤسسات مرنة للدعم المالي.

ومن ثم فإن حاضنات الأعمال في عمومها هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل والوسائل والموارد المالية والبشرية لاستضافة مؤسسة ناشئة لفترة محددة تسمح لها بنقل المبادرة من مرحلة التنظير والتصور إلى واقع التطبيق العملي والتجاري، وهذا من خلال المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية والمالية والإدارية التي تعترض المشروع الناشئ.

وعلى العموم كل نجاح للمشاريع الناشئة هو نجاح للحاضنات التي واكبت نشأتها وتطورها، إذ أن الحاضنات تحقق أهداف المؤسسات الناشئة التي تتبناها المرتبطة عموما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وفي بعض الأحيان تشارك الحاضنة نفسها في ملكية وتسيير المؤسسات التي تحتضنها، فتوفر لنفسها

---

[1] ـ ياسر عبد الرحمان و براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، الجزائر، 2018، ص 214.

[2] ـ ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 91.

مصادر دخل مستقلة علاوة على دورها الجوهري في مرافقة ودعم وتمويل وتوجيه المؤسسات الفتية الناشئة. والأكيد أن كل ذلك يستلزم الاهتمام بالتقنيات الجديدة وتوظيفها مواكبة للتطورات العالمية في هذا المجال، وبصفة عامة تشجيع التطور التكنولوجي والمعرفي في البلاد.

المطلب الثاني: مفهوم المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة ولحاضنات الأعمال

الأكيد أن لكل الدول صيغ خاصة لحاضنات الأعمال تتفق في الجوهر مع ما هو سائد في بقية الدول من حيث الأهداف والوظائف، فكيف سيكون الحال في الجزائر؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال دراسة موقع المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري (الفرع الأول)، وحاضنات الأعمال في التشريع الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: موقع المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

مع بداية الألفية الجديدة برز الاهتمام بالمؤسسات المصغرة من خلال إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01 . 18).[1] ورغم أن هذه الخطوة جاءت متأخرة لكنها كانت ضرورية لوضع القطار الاقتصادي على سكته الصحيحة، فقد اعتمدت الدولة آليات عديدة لمساعدة هذه المؤسسات، وأنشأت هيئات مختلفة لتمويلها ومرافقتها. اعتبر المشرع الجزائري من خلال هذا التشريع أن المؤسسة المصغرة هي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها المالية السنوية 10 مليون دينار (المادة 7).

أما التشريع الجديد (القانون رقم 17 . 02 لسنة 2017)[2] ساري المفعول فقد أجمل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص المادة 5، وهي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، كما أضاف شرط آخر لم ينص عليه التشريع القديم وهو أن تستوفي معيار الاستقلالية.

ومن الأمور الجديدة التي جاء بها تشريع سنة 2017 إنشاء وكالة لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن صلاحياتها تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات وتحسين النوعية والجودة، وقد تم وضعها حيز النفاذ.[3] تدعم الوكالة بهياكل محلية تابعة لها سماها المشرع مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها. أما المؤسسات

---

[1] ـ القانون رقم 01 . 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية رقم 77 صادرة في 15 ديسمبر 2001 .

[2] . القانون رقم 17 . 02 الصادر في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جريدة رسمية العدد 2 ، صادر في 11 جانفي 2017 .

[3] . المرسوم التنفيذي رقم 18 - 170، المؤرخ في 12جوان 2018 ، المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 39 ، صادرة في 04 جويلية 2018 .

الناشئة فقد كان اهتمام السلطات الجزائرية بها متأخرا إلى حد ما، وتم مؤخرا وضع الإطار التشريعي لها، فصدر في 15 سبتمبر 2020 المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 254 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة" و"العلامات المبتكرة" و"الحاضنات"، وتحديد مهامها وطريقة سيرها.

وقد عرفت المادة 11 من المرسوم المؤسسة الناشئة بأنها كل مؤسسة تخضع للقانون الجزائري، وتحترم بعض المعايير التي وردت على سبيل الحصر وهي متعلقة أساسا بعمر المؤسسة (تمنح علامة مؤسسة ناشئة وتبقى فاعلة لمدة 4 سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط)، التأسيس انطلاقا من منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة، رقم أعمال سنوي محدد، وكذا عدد العمال، وغير ذلك من الشروط أو المعايير. ويجب التنويه إلى أن فائدة هذا التصنيف هو تمكين المؤسسات الفتية المعنية من مزايا تفضيلية يقرها المشرع الجزائري لصالحها بصفة خاصة.

الفرع الثاني: حاضنات الأعمال في التشريع الجزائري

تطرق المشرع الجزائري باختصار إلى ذكر حاضنات الأعمال من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، وأطلق عليها مصطلح **مشاتل المؤسسات** بنص المادة 12 وهو المصطلح المستوحى من التشريع الفرنسي كما جرت العادة، وهي تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها. كما نصت المادة 13 من القانون أيضا على مصطلح **مراكز التسهيل** التي أنشئت بغرض تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة وتوجيهها ومرافقتها، أي تدليل الإجراءات البيروقراطية، وتقديم المعلومات المفيدة. تنشأ هذه الهيئات تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي بمثابة حاضنات الأعمال بالمفهوم الجزائري.

وتنفيذا لتشريع سنة 2001 سالف الذكر تم إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات،[1] اعتبر المشرع من خلاله المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية. وحسب المادة 2 من هذا المرسوم فإن المشاتل تكون في أحد الأشكال التالية: **أولا (محضنة)** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، **ثانيا (ورشة الربط)** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، **وثالثا (نزل المؤسسات)** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

والملاحظ أن هذا التقسيم للمشاتل ما هو إلا عمل منهجي للتفريق بين القطاعات التي تنشأ فيها المؤسسات أي الخدمات، الصناعة والمهن، وقطاع البحث العلمي. وبحسب المشرع الجزائري فإن هذه المشاتل

[1] . المرسوم التنفيذي رقم 03 ـ 79 الصادر في 25 فبراير 2003 الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ومهامها وتنظيمها، جريدة رسمية عدد 13، صادرة في 26 فبراير 2003.

وضعت من أجل ترقية التآزر مع المحيط المؤسساتي وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وضمان ديمومتها وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.

ولضمان تحقيق هذه الأهداف تتولى المشاتل استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة وأصحاب المشاريع لمدة معينة وتسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات والإرشادات الخاصة. وبحسب المادة 18 من المرسوم سالف الذكر تم إنشاء لجنة اعتماد المشاريع مكلفة بدراسة مخططات الأعمال للمشاريع المقترحة وإعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة ودراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة وأيضا اقتراح وسائل وأدوات ترقية مؤسسات جديدة وإقامتها.

وإجمالا لا تختلف كثيرا مراكز التسهيل عن المشاتل من حيث الطبيعة القانونية ومن حيث طريقة العمل وإصدار القرارات ومن حيث الأهداف، وبالتالي فإن النقد الموجه إليها لا يختلف عن ذلك الموجه للمشاتل، بل يجوز التساؤل عن الفرق بين النوعين من الحاضنات وعن طبيعة العلاقة بينهما وعن حقيقة وجود فصل وظيفي بينهما بما أن نطاق تدخلهما واحد هو المؤسسات الناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يستعمل مصطلح (حاضنة أعمال) إلى غاية سنة 2020 وذلك بعد تشكيل اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة وعلامة مشروع مبتكر وعلامة حاضنة أعمال، وهذا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 254 في مادته 21، التي نصت على : "يكون مؤهلا للحصول على علامة حاضنة أعمال كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بينهما يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتدريب".

وعلى ما تقدم نلاحظ على مستوى النصوص القانونية على الأقل وجود نية في دعم وتسهيل إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها وتقديم الدعم من طرف الدولة لكل الجمعيات والمؤسسات القائمة التي تدعم وتساند المؤسسات الصغيرة، وهذا أمر جيد يؤكد توجه الاقتصاد الجزائري نحو الوضع الصحيح والسليم والذي يعتمد على المبادرات الخاصة للأفراد وتحفيز روح المغامرة و المقاولاتية.

المبحث الثاني

واقع وتحديات حاضنات الأعمال في الجزائر مقارنة ببعض التجارب العالمية

يمكن الحكم على مدى نجاح حاضنة الأعمال في أداء مهمتها بالنظر إلى جملة مؤشرات منها قدرتها على الاستمرار في أداء عملها لمدة طويلة من خلال الحصول على عوائد تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق ربح مشجع على الاستمرار، ومن خلال عدد المؤسسات المستفيدة من خدماتها وتلك التي تخرجت من الحاضنة واستطاعت أن تستمر في ممارسة نشاطها بنجاح في ظل المنافسة القائمة. وعليه نحاول إلقاء نظرة على واقع

حاضنات الأعمال الجزائرية مقارنة ببعض التجارب العالمية (المطلب الأول)، ثم استعراض التحديات التي تواجهها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر مقارنة مع بعض التجارب العالمية

تعمل السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدًا عن نظام الريع النفطي الذي اعتمد عليه الاقتصاد منذ عقود، لذلك أصبح دعم الشركات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري من أجل المساعدة في دفع عجلة التنمية، وهذا من خلال إنشاء هياكل الدعم المساندة لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى الإجراءات والإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإدارية الأخرى. ولتقييم هذه التجربة نتطرق إلى واقع حاضنات الأعمال الجزائرية (الفرع الأول)، ثم نستعرض بعض التجارب العالمية المميزة في مجال حاضنات الأعمال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر:

تبين الإحصائيات المتوفرة أن هناك 16 مشتلة على المستوى الوطني و3 قيد الإنجاز، وأنه إلى غاية جوان 2018 بلغ عدد المشاريع التي احتضنتها المشاتل بالجزائر 127 مشروع، منها 50 مؤسسة جاهزة للعمل لتوفر بذلك 297 منصب عمل، وأنه يتم بقاء المشاريع في المشتلة لمدة تتراوح بين 24 و36 شهر. وأما مراكز التسهيل فبلغ عددها 27 مركزا على المستوى الوطني، وفي حدود جوان 2018 بلغ عدد طلبات الانضمام إلى مراكز التسهيل 2014 طلب، و بلغ عدد المشاريع التي احتضنتها 543 منها 90 مؤسسة جاهزة للعمل، موفرة بذلك 2470 منصب عمل.[1] ونسجل أن تعداد حاضنات الأعمال عرف تزايدا ملحوظا عبر الوطن في السنوات الأخيرة، لينتقل من 14 إلى 60 بين سنة 2020 و2023. [2]

وعليه نلاحظ محدودية انتشار المشاتل وتواضع عدد المشاريع المحتضنة، ما يعني أن دورها لا يزال محدودا وهي تحاول التململ من الواقع الصعب للاقتصاد الجزائري. ومع أن مراكز التسهيل يفترض أن يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات، في حين أن احتضان وإيواء المؤسسات الناشئة هو من صميم مهام المشاتل والحاضنات وهو ما يبقى دون المستوى المأمول. لذلك فإن هذا الوضع غير سليم، أو أن البيروقراطية طاغية وتشكل هاجسا لأصحاب المشاريع الشبانية.

ومن بين أهم أنواع الحاضنات نذكر حاضنات الجامعة (الحاضنات البحثية)، وهي مؤسسات تعمل على تقديم البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الجامعيين الخريجين فيما يتعلق بالريادة والابتكار وإقامة

---

[1] ـ صحراوي إيمان، تقييم نشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019، ص 919.

[2] . وكالة الأنباء الجزائرية، 19 جانفي 2023، تاريخ الاطلاع (2024/04/27)، متاح على الرابط :
https://www.aps.dz/ar/economie/137964-5000

المشاريع وكيفية إدارتها وتطويرها حتى تتمكن من البقاء والنمو ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ريادية بما يكفل لهم فرص أكبر للنجاح.[1] ومن أمثلة الحاضنات الجامعية حاضنة ورقلة (2012)، حاضنة "تكنوبريدج" لـ INTTIC في وهران (2013)، حاضنة جامعة باتنة (2013)، حاضنة جامعة المسيلة (2019)، حاضنة جامعة تلمسان (2021)، وغير ذلك. [2]

ومؤخرا ومع إصدار القرار الوزاري رقم 1275 المتعلق بشهادة مؤسسة ناشئة وفق متطلبات المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 254، لجأت معظم الجامعات الجزائرية إلى استحداث أو إعادة تفعيل حاضناتها الجامعية بهدف تشجيع القرار، ودعم واحتضان الأفكار التي لاقت القبول من الهيئات الجامعية المختصة والاستفادة من المشاريع الناتجة عن البحوث العلمية وترجمتها إلى الواقع العملي من خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

وما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال هو التركيز على إنشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الأكاديمية بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال و المقاولاتية وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطه بالقطاع الاقتصادي. وفي هذا الإطار أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم السبت 20 مارس 2021 بوهران، أنه تم إنشاء 78 دار مقاولاتية و44 حاضنة من خلال مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني. [3]

ومن النماذج الناجحة نسبيا نذكر حاضنة خنشلة حيث تم تسجيل 60 مشروعا محتضنا في الفترة 2014 ـ 2018، أي خلال 5 سنوات ، وذلك بطاقة استيعاب للمكاتب فاقت نسبة 87 %.[4] لكن من جهة أخرى نلاحظ أن مآل حاضنات أعمال أخرى هو تمويل فواتير الكهرباء والماء والغاز للمؤسسات المحتضنة ليس إلا، وهو باختصار فشل ذريع وعدم تحقق للأهداف المنتظرة.

---

[1] ـ بن سعادة سعاد وقوراري مريم، حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة، نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية "، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 122.

[2] ـ أنظر :

Benachenhou Farida, Kara Mostefa Amel, Environment for the creation of business incubators and startups in Algeria: opportunities and obstacles, Genetics and biodeversity journal, , 6 (3), France, 2022, p 90.

[3] ـ أنظر الموقع الالكتروني : افتتاح المؤتمر الجهوي للمؤسسات الناشئة بوهران، تاريخ النشر، (22 اكتوبر 2021)، تاريخ الاطلاع :2 أوت 2023، الرابط : https //m.facebook.com Photos « mesrs.dz»

[4] ـ بوشعير لويزة وآخرون، حاضنات الأعمال كتوجه تنموي لتعزيز نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية خنشلة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 712.

الفرع الثاني: تجارب عالمية مميزة في مجال حاضنات الأعمال

في الواقع تكون المقارنة أكثر مصداقية مع الدول المتقاربة المستوى والظروف مثل الدول العربية ودول الجوار، لكن ذلك لا يفيد كثيرا من الناحية العلمية، لذلك يفضل الميل إلى المقارنة مع الدول ذات التجارب الناجحة للوقوف على بعض أسرار نجاحها، ومن بين تلك التجارب نذكر:

أ ـ التجربة الأمريكية:

من المتفق عليه أن حاضنات الأعمال نشأت في أمريكا في شكل مركز للأعمال تحت مسمى (Batavia) يقع في منطقة نشطة في نيويورك، كان في الأصل مقر شركة عائلية متوقفة عن العمل نتيجة تداعيات الحرب العالمية الثانية، وقامت العائلة سنة 1959 بتأجير وحداته للراغبين في إقامة مشاريع مع توفير النصائح والاستشارات لهم. وقد لاقت المبادرة نجاحا كبيرا وكانت خطوة أولى في مسار طويل لما يعرف بحاضنات الأعمال، تخرجت من هذا المركز الكثير من المؤسسات الصغيرة، وهو لا يزال ينشط إلى اليوم تحت مسمى « Batavia industrial center ».[1] نجح هذا المركز في بعث النشاط الاقتصادي في المنطقة قبل أن تتوسع التجربة وتنتشر في مختلف بقاع العالم.

وإلى غاية سنة 1984 لم يكن يوجد أكثر من 20 حاضنة، تأسست حينها الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) من 40 عضو من رجال الصناعة الأمريكيين قبل أن يتضاعف عدد الأعضاء سريعا تزامنا مع تزايد الحاضنات الأمريكية ليصل عددها إلى أكثر من 600 حاضنة بحلول سنة 2000 بمعدل إقامة حاضنة كل أسبوع مند سنة 1986.[2] ووصلت إلى حوالي 1250 حاضنة في عام 2013.[3]

ب ـ التجربة الصينية:

أنشأ في الصين 465 حاضنة في فترة قصيرة من الزمن (12 سنة فقط ابتداءً من سنة 2000) باستثمارات هامة (150مليون دولار)، وهي تستحوذ على مساحة كلية قابلة للتأجير (حوالي 3 مليون متر مربع)

---

[1] . أنظر الموقع : NBIA, "What is incubators?", 20 08 2020, consulté le:17 Avril 2022, www.nbia.org/resource-center/

[2] . بن شايب محمد وسعدي فيصل، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، الجزائر، جوان 2019، ص 55.

[3] Tsaplin, Evgeny; Pozdeeva, Yulia, International strategies of business incubation: the USA, Germany and Russia, International Journal of Innovation, vol. 5, no. 1, 2017, p38.

بطاقة تشغيلية بلغت (300 ألف فرد) معظمهم من أصحاب المؤهلات العليا، استطاعت خلق عدد كبير جدا من الشركات والوظائف، وهي تحقق دخلا سنويا يبلغ حوالي 7 مليار دولار.[1]

استطاع هذا البرنامج المعتبر والطموح تنشيط القطاع الخاص وسد الفجوة بين الأبحاث التي يمولها والأبحاث الممولة من الدولة وتنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشروعات خاصة بعيدا عن الثقافة السائدة في دول شيوعية مثل الصين أين يهيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي. وقد ساهمت الجمعية الصينية للحاضنات في هذا البرنامج بدور فعال، حيث نجحت في إحداث عمليات نقل وتبادل الخبرات وتأهيل عدد كبير من مديري الحاضنات لمواكبة هذا العدد الكبير من المشروعات.

ج ـ التجربة الألمانية:

بدأت حاضنات الأعمال بألمانيا في وقت متأخر كثيرًا عن البلدان الأخرى بسبب التأثير المحدود للسلطات المحلية على النشاط الاقتصادي قبل الثمانينيات من القرن الماضي، ومع ذلك أدت إعادة الهيكلة الرئيسية لقطاع البحوث الصناعية إلى أن تصبح ألمانيا رائدة في حركة الحاضنات في العقد الأخير، وكانت أول حاضنة أعمال في ألمانيا قد تأسست عام 1983 بمبادرة من جامعة برلين التقنية.

وقد أدى توحيد ألمانيا سنة 1990 إلى طفرة في انتشار وتكاثر حاضنات الأعمال في البلاد، وتشير المعلومات المتوفرة إلى أنه يتم إنشاء 18 حاضنة جديدة في المتوسط كل عام خلال الفترة ما بين سنتي 1992 و2000 معظمها في ألمانيا الشرقية السابقة. وكانت المؤسسة الرئيسية التي لها تأثير كبير على بيئة الأعمال في ألمانيا هي الجمعية الألمانية لمراكز الابتكار والتكنولوجيا وحاضنات الأعمال (ADT)، وهي تضم اليوم ما يفوق 300 مركز ابتكار أو حاضنة أعمال في الدولة.[2] وفي مقابل الدعم المالي والخدمات الاستشارية عادة ما تحصل الحاضنات على حصة كبيرة من الشركة مقابل استثمارها ,

ج ـ تجربة الإمارات العربية :

من التجارب العربية المثيرة للاهتمام نذكر واحة دبي للسيليكون التي تنشط في منطقة حرة ضمن موقع استراتيجي على شارع الإمارات بمساحة 7.2 كم مربع، وتضم أبراجا مكتبية رفيعة المستوى ومنشآت للأبحاث ومناطق صناعية ومؤسسات تعليمية ووحدات سكنية وفنادق ومراكز للرعاية الصحية. توفر الواحة حوافز وميزات متكاملة لشركات الأعمال من ضمنها تملك كامل للمشاريع وبنية أساسية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات تتيح للشركات إمكانية مباشرة عمليات التشغيل بأسرع وقت. وقد أعلنت سلطة واحة دبي للسيليكون

---

[1] سلاطنية نجيبة، دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 61.

[2] . أنظر :

Evgeny Tsaplin, Yulia Pozdeeva, International strategies of business incubation: the USA, Germany and Russia, USA, international Journal of Innovation, vol, 5, n° 1, 2017, p 35.

(المدينة التكنولوجية المتكاملة) أنها حققت سنة 2013 أرباح صافية بلغت 204.3 مليون درهم وسجلت ارتفاعا نسبته 23.5% مقارنة بحصيلة العام السابق.[1]

د ـ تجربة ماليزيا :

تبين في ماليزيا أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي في ترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، وهذا في الواقع هو هدف الحاضنات وغايتها العليا، و لربما هذا ما عجزت عنه بعض الدول ومنها الجزائر إلى حد ما. وفي إطار الخطة الاقتصادية للفترة ما بين سنة 1996 ـ وسنة 2005 التي اعتمدت على سياسة تكييف التجمعات الصناعية الكبرى لتلعب دور حاضنات للأعمال، تم سنة 1997 كمبادرة أولى إنشاء شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation MTDC)، وكانت مكلفة بنقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل.[2]

ونتيجة لهذا المخطط أضحت هذه الشركة التي أنشأتها الجامعات الماليزية تمثل مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الناشئة، خاصة في المجالات المتميزة من وسائط حيوية وفي القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة والمتخصصة. وحديثا قامت هذه الشركة بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط وترقية البحث في قطاعات الصناعة الدقيقة والمتخصصة، نذكر على سبيل المثال مركز الإبداع التكنولوجي (UM-MTDC Technology innovation centre) ، ومركز تكنولوجيا الذكاء الصناعي (UKM-MTDC Smart technology center سنة 1999. [3]

المطلب الثاني: التحديات والرهانات التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر

تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر صعوبات جمة تتداخل فيها عوامل متنوعة سياسية ثقافية وتربوية وتكوينية، وعلاقات الجزائر الدولية. وهذا غيض من فيض لأن الموضوع واسع ويمكن البحث فيه من زوايا عديدة. ونقتصر على استعراض بعض التحديات المرتبطة بعوامل خارجية (الفرع الأول)، وتلك المرتبطة بعوامل وطنية (الفرع الثاني).

---

[1] . درار فهيمة و قاسمية وفاء، حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 718.

[2] . الشبراوي عاطف، دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي، مداخلة ضمن الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، مصر، القاهرة، 27 و28 يناير 2003، ص 85 و86.

[3] . بن طيبة مهدية، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 202.

الفرع الأول: التحديات المرتبطة بعوامل خارجية

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من التحديات التي تكبح تطورها، ولعل من أهمها التكتلات الاقتصادية العالمية المهيمنة على السوق، واشتراطات منظمة التجارة العالمية التي تزيد من درجة تنافسية السوق، واتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر تأثرا بإقامة منطقة التبادل الحر وفق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، ومن باب أولى المؤسسات الناشئة أو الفتية.

وبالرغم من أن القانون الأساسي لحاضنات الأعمال بالجزائر يعود لسنة 2003 إلا أن المخطط الوطني لإنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات عرف تأخرا بسبب عدم استجابة الشركاء الأجانب لطلبات الجزائر في مجال إنشاء هذا النوع من هيئات الدعم. كما أن المراكز التقنية الصناعية التي أوصت بتكوينها برامج التأهيل بالاتفاق مع الشركاء الأجانب قد تعطلت، مما يبين صعوبة التعامل مع الأجنبي في مجال احتضان المؤسسات الفتية. وتعاني أغلب هذه المؤسسات من غياب سياسة واضحة لحماية المنتوج الوطني من دخول السلع المستوردة التي يكون سعرها عادة أقل، وبالمقابل تصطدم المؤسسات الوطنية الفتية الراغبة في تصدير منتجاتها بالكثير من العراقيل والصعوبات الإدارية بالرغم من توفر عنصر النوعية في كثير من الأحيان.

ومن تعدد الشواهد على نجاح حاضنات الأعمال في مختلف الدول في استقطاب ومساعدة ذوي المشاريع الرائدة والطموحة على تأسيس مؤسسات ناجحة ومستديمة، كان تبني الجزائر لفكرة حاضنات الأعمال بمثابة استنساخ تجارب بعض الدول دون دراسة أولية لإمكانية تجسيدها على ارض الواقع بشكل يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، إذ لم تقم السلطات مسبقا بمحاولة نشر ثقافة الإبداع و الريادة لدى المستثمرين بشكل موسع، وهو ما انعكس سلبا على مردود حاضنات الأعمال في الجزائر، فلم ترق بعد إلى تقديم كافة الدعم المرجو. ومن ثم فإن الميدان يفتقر إلى رواد الأعمال ذوي الأفكار الرائدة القائمة على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالية.

ومن جهة أخرى يجمع الخبراء على أن الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات لا يتمتع بمزايا تنافسية لا كما من حيث فائض الإنتاج ولا كيفا من حيث الجودة واحترام المواصفات الدولية، إذ أن السعر والنوعية هما العاملان الأساسيان في السوق. ومنتجات المؤسسات الصغيرة تستفيد نسبيا من مزايا الاقتصاد الوطني بدون آثار إيجابية لحد اليوم، ولكن حسب أحد الباحثين يمكن أن تتحول هذه المزايا النسبية الساكنة إلى مزايا ديناميكية في الأسواق الخارجية إذا تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة كتعبئتها ووسمها والتركيز على جانب الإبداع في المنتج.[1]

[1] . بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 290.

وتضع الأيادي المتحكمة في السوق العالمية شروطا صارمة لقبول المنتجات كتلك المتعلقة بسلسلة الإنتاج والمظهر وشهادات الجودة ومخابر المراقبة، سواءً أثناء التصنيع، أو خلال مرحلة النقل والتسويق أي شروط الحفظ والتبريد. ولعل الكثير يتفق معي على أن جل المؤسسات الجزائرية بما فيها الكبيرة لم تتمكن بعد من التحكم التام في سلسلة التسويق على الأقل وعلى المستوى المحلي إذا افترضنا تحكمها في سلسة الإنتاج، فما بالك على المستوى العالمي.

كل هذه العوامل تحد من مبادرات أصحاب الأفكار المبدعة وتكبح نمو المؤسسات الفتية ومن ثم تؤثر على دور الهيئات الحاضنة، والعكس صحيح، فإذا لم تستطع الحاضنات فرض المعايير الدولية منذ البداية على المؤسسات المحتضنة فلا نتوقع من الأخيرة نجاحا يمكن أن يتخطى حدود الوطن.

الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بعوامل وطنية

لعل أكبر تحد تواجهه الأعمال الناشئة على الصعيد الوطني هو صعوبة التمويل لعدم وجود مرونة في منح القروض من طرف البنوك، وبذلك تؤثر مشكلة التمويل على أداء الحاضنات نفسها. كما نلاحظ نوع من الضبابية في السياسة التنموية وفي دعم المؤسسات الصغيرة والتي تحتاج أكثر إلى إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم، ذلك أن كثرة الهيئات والوكالات والصناديق الداعمة نظريا للمشاريع الناشئة ليس بالعامل الايجابي بل هو عامل تعقيد.

ونلاحظ نوع من القصور في الحصول على المعلومة الاقتصادية وعجز في نظام الإشهار والتسويق لمخرجات المؤسسات بما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار. أما نقص التحكم في تقنيات التسيير وضعف المهارات الإدارية والقصور في الجوانب الفنية فيجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية مما يعجل في وفاتها. ومن التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والعقارات أو انعدامها في ظل الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضى التسيير.

وما يعاب على التجربة الجزائرية أيضا عدم التزام الحاضنات بتطبيق المعايير الموضوعة لعملية الاحتضان، فأغلبية المؤسسات المحتضنة هي مؤسسات قائمة على أفكار جد تقليدية لا تحتاج فعلا إلى حضانة أو رعاية، ولا تحقق أي نوع من الترابط والتكامل فيما بينها. إضافة إلى هشاشة العلاقة بين الحاضنة والجامعات ومختلف مراكز البحث العلمي، والتعاون شبه المنعدم بين نشاط الحاضنات والوسط الاقتصادي المحلي وهياكل الدعم الأخرى.

ومن جهة أخرى تعاني بعض الحاضنات من ارتفاع طموح المؤسسات المحتضنة أمام واقع محدودية القدرات المالية والبشرية للحاضنة فتعجز عن تلبية حاجياتها، وفي تقديري أن هذا هو المبرر الأساسي للحصيلة المتواضعة للحاضنات الجزائرية، يجر هذا الأمر إلى مشكلة الاعتمادية عند أصحاب المشاريع ذوي

الثقافة أو الخبرة المحدودة وعدم الاستعداد لتحمل المخاطر. وفي بعض الأحيان نلاحظ اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة عن أهداف الحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر الذي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو ضمانها أمام المؤسسات المانحة للقروض.

وإجمالا لا يزال مناخ الأعمال في الجزائر دون المستوى وفقا للمعايير العالمية نظرا لعدم الاستقرار المتعدد الجوانب وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف المستوى التعليمي وضآلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي. ورغم الترسانة القانونية الهامة والاتفاقيات العديدة المبرمة إقليميا ودوليا لم تنجح السوق الجزائرية في جلب استثمار أجنبي قوي مما انعكس سلبا على نمو المؤسسات الكبيرة فما بالك بالمؤسسات الصغيرة. وبناءً عليه فإن هذا الوضع يضع الحاضنات أمام رهان صعب ويجعل منها أكثر من ضرورة ملحة لبعث الروح في الاقتصاد الوطني. وفي تقديري يجب تكوين وتهيأة الكوادر القادرة على تسيير وإنجاح الحاضنات، وكذا الموارد أولا قبل الكلام عن المؤسسات المحتضنة.

وعلاوة على ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية الحاضنات في تنمية المؤسسات الفتية والمشاكل التي تعانيها هذه الأخيرة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف جهد كبير في تأهيلها دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال وتنامي النزعة الريادية، فالمهارات الريادية لا تزال حالمة وغير مستغلة، بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود والعمولات والسمسرة. إن الجزائر وبحكم اقتناعها بما يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية، التي لطالما سيطر عليها قطاع المحروقات، جعلت موضوع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة ثابتا من ثوابت سياستها التنموية إذا ما تلقت الدعم الضروري الذي يضمن لها انطلاقة سليمة.

ولعل من الأخطاء التي يقع فيها أصحاب المشاريع الناشئة إهمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بدقة متناهية، ونقص الاطلاع على واقع السوق وحاجة المستهلك الفعلية للمنتج المقترح وإمكانية وجود منافسين بما فيهم المستوردون. وأحيانا يعتمد المنشؤون على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو القرض المصغر بما يعجل بالعجز المالي للمؤسسة، وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح الأهداف المسطرة منذ البداية. فمثلا يعاني المصدرون من عوائق فنية كما يحدث للفائض من المنتجات الفلاحية في الجنوب. وكل هذه المعطيات وغيرها تشكل تحد كبير أمام الرواد الطامحين في إنشاء مؤسسات مصغرة ورهانات تتطلب التحدي والمجابهة وأيضا الدعم والمرافقة من السلطات.

خاتمة:

بالنسبة للجزائر ما زالت تجربة حاضنات الأعمال في بدايتها، فلا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات الماضي وما زال في مرحلة تحول هيكلي نحو اقتصاد بديل عن الريع البترولي قوامه المؤسسات الصغيرة. وأول نتيجة نخرج بها هي أن حاضنات الأعمال في الجزائر بدأت متأخرة مقارنة مع الدول الأجنبية

وحتى مع دول الجوار، وهي مازالت إلى اليوم (من سنة 2024) متأخرة أمام واقع جديد يتمثل في أن حاضنات الأعمال اتخذت مؤخرا الشكل الافتراضي (حاضنات الأعمال الرقمية)، بحيث يمكنها تقديم خدماتها لأي كان وفي أي وقت.[1]

وثاني نتيجة نستخلصها هي أن مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل تصطدم بعراقيل عديدة تعيق انتشارها ونجاحها، أهمها نقص هياكل الاستقبال ونقص كفاءة الإطارات المسيرة، وعدم تكيف النظام المالي الحالي مع الاحتياجات الخاصة للابتكار، وضعف ميزانيات البحث العلمي والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والمؤسسات التعليمية، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل للبحث العلمي بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك نسجل بعض السلبيات المتعلقة بالفرد الجزائري من روح اتكالية وضعف المستوى ونقص الثقة.

ولعل من الأولويات إصدار قوانين جديدة لتطوير المنظومة البنكية حتى تتأقلم مع معطيات اقتصاد السوق، فهي لا تتمتع بالاستقلالية التي تسمح بروح المبادرة والاجتهاد، لذلك كثيرا ما ترفض الإقراض بدعوى عدم كفاية الضمانات. ويجب التفكير في استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تضبط التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، ويمكن الاستفادة من عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المتعثرة بتحويلها إلى حاضنات أعمال متخصصة. كما اقترح على السلطات العمومية التوقف في محطات دورية كل 4 أو 5 سنوات لتقييم وتقويم أداء كل الهيئات المتدخلة في مجال مساندة ودعم المؤسسات الفتية، ومن ثم معالجة النقائص المحتملة.

ومن أهم التوصيات إلزام أصحاب المشاريع الناشئة بدورات تكوينية للتدريب على ثقافة المبادرة وفلسفة تحمل المخاطر. كما يجب الاهتمام أكثر بالتنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة للاستفادة من ثمار البحث العلمي في تطوير الصناعة، ومن ذلك معالجة الخلل المزمن بين خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل. وعمليا نقترح أن تؤسس في كل جامعة على الأقل وفي كل معهد علمي متخصص حاضنة أعمال خاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

أ . **الكتب**:

. كافي مصطفى يوسف، مسرعات الأعمال في إدارة المشاريع الريادية الصغيرة والناشئة، دار عقل للنشر والدراسات والترجمة، دمشق، 2022.

[1] . محمد علواني، حاضنات الأعمال الافتراضية الخدمات والمزايا، مقال منشور في موقع مجلة رواد الأعمال بتاريخ 10 جوان 2020 على الرابط: (www.rowadalaamal.com)، تاريخ الإطلاع 2 أوت 2023.

. ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

ب . الرسائل والمذكرات:

. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 2017.

. درار فهيمة و قاسمية وفاء، حاضنات الأعمال و دورها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

. سلاطنية نجيبة، دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

ج . المقالات في المجلات العلمية:

. إبراهيم محمد حتاملة، دور حاضنات الأعمال في تدليل صعوبات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 21، العدد الأول، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، 2019.

. بن طيبة مهدية، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2022.

. بن سعادة سعاد وقوراري مريم، حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، ع 2، 2022.

. بن شايب محمد وسعدي فيصل، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، الجزائر، جوان 2019.

. بورنان مصطفى و صولي علي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، م 12، ع 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

. بوضياف علاء الدين و زبير محمد، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد الأول، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020).

. بوشعير لويزة وآخرون، حاضنات الأعمال كتوجه تنموي لتعزيز نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية خنشلة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2021.

. ياسر عبد الرحمان و براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، الجزائر، 2018.

د . الأوراق البحثية في المؤتمرات:

. الشبراوي عاطف، دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي، مداخلة ضمن الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة، 27 و28 يناير 2003.

. صحراوي إيمان، تقييم نشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019.

هـ . النصوص القانونية:

. القانون رقم 01 . 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية العدد 77 ، صادر في 15 ديسمبر 2001 .

. القانون رقم 17 . 02 الصادر في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

. المرسوم التنفيذي رقم 03 . 79 الصادر في 25 فبراير 2003 الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ومهامها وتنظيمها، جريدة رسمية العدد 13 ، الصادرة في 26 فبراير 2003.

. المرسوم الرئاسي رقم 04 . 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 27 صادرة في 28 افريل 2004.

. المرسوم التنفيذي 04 . 91 المؤرخ في 24 مارس 2004 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها وتحديد تنظيمها وسيرها، ج ر عدد 19 صادرة في 28 مارس 2004 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20 . 77، المؤرخ في 28 مارس 2020 ، ج.ر عدد 19 صادرة في 02 أبريل 2020.

. المرسوم التنفيذي 18 - 170، المؤرخ في 12جوان 2018 ، المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية ع 39 ، صادرة في 04 جويلية 2018 .

. المرسوم التنفيذي رقم 20 . 254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الشركات الناشئة والعلامات المبتكرة وحاضنات الأعمال، وتحديد مهامها وطريقة سيرها، جريدة رسمية العدد 55، الصادرة في 21 سبتمبر 2020.

و . مواقع الانترنيت:

.الكافوري محمد، ما هي الشركات الناشئة؟ مقال منشور بتاريخ 15جوان 2020، على الرابط :
(https://www.vapulus.com/ar-startups/) ، تاريخ الإطلاع 23 أوث 2023.

. محمد علواني، حاضنات الأعمال الافتراضية الخدمات والمزايا، مقال منشور في موقع مجلة رواد الأعمال بتاريخ 10 جوان 2020 على الرابط: (www.rowadalaamal.com)، تاريخ الإطلاع 2 أوث 2023.

. الموقع الالكتروني: افتتاح المؤتمر الجهوي للمؤسسات الناشئة بوهران، تاريخ النشر، (22 أكتوبر 2021)، تاريخ الاطلاع (26 أوث 2023)، الرابط: « Photos « mesrs.dz https //m.facebook.com

. وكالة الأنباء الجزائرية، 19 جانفي 2023، تاريخ الاطلاع (2024/04/27)، متاح على الرابط :

https://www.aps.dz/ar/economie/137964-5000

- Pierre Facon, Le Coin des Entrepreneurs**,** 6 Fevrier 2021, cosulté le 30 Aout 2023, lien : https//www. lecoindesentrepreneurs.fr/start-up-definition-particularites/#start-up-

- NBIA, What is incubators?, 20 08 2020, consulté le:17 4 22, www.nbia.org/resource- center/

ي ـ المراجع باللغة الأجنبية:

- Benachenhou Farida, Kara Mostefa Amel, Environment for the creation of business incubators and startups in Algeria: opportunities and obstacles, Genetics and biodeversity journal, 6 (3), France, 2022, p 90.

- Evgeny Tsaplin, Yulia Pozdeeva, International strategies of business incubation: the USA, Germany and Russia, USA, international Journal of Innovation, vol, 5, n° 1, 2017, p 35.

- Marty O, La vis de start up , Investir dans les entreprises innovontes, Gérer et comprendre, annales des Mines n° 64, France, 2002, p 6.

- Tsaplin, Evgeny; Pozdeeva, Yulia, International strategies of business incubation: the USA, Germany and Russia, International Journal of Innovation, vol. 5, no. 1, 2017.